الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/935
26 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إليّ أن أقدم تقريرا في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي وزيادة تمديدها. ويتضمن التقرير الذي أعد بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية استعراضا لحالة حقوق الإنسان، ويقيّم أداء الشرطة والهيئة القضائية والسجون لأعمالها، ويلخص أنشطة البعثة المدنية في مجالات مراقبة حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، وتعزيز حقوق الإنسان، والتربية الوطنية.

ثانيا - السياق السياسي

٢ - منذ أن قدمت تقريري المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (A/51/703)، تدهورت الحالة السياسية. وتعمقت الانقسامات داخل حركة لافالاس الحاكمة، في سياق يتميز باقتصاد راكد، وبارتفاع معدل البطالة، وبأسعار متزايدة للمنتجات الأساسية، وبانتشار التحرر الشعبي من الوهم مع عدم قدرة الحكومة على مواجهة هذه العلل الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - وتظاهرت المنظمات الشعبية ضد السياسات الاقتصادية للحكومة وطالبت باستقالتها. وكانت هناك نداءات للقيام بإضرابات عامة وكذلك بمسيرات احتجاجية، ووضع المتاريس في الطرق والقيام بمظاهرات في الشوارع، وتحول البعض منها، مثل مظاهرات الطلبة في منتصف أيار/مايو، إلى مظاهرات عنيفة وأدت إلى الإخلال بالنظام العام، مما ألقى بالتالي بأعباء كبيرة على الشرطة. واستخدمت بعض هذه المنظمات التهديدات والبيانات التحريضية والترهيب لتعويض النقص في جاذبيتها الشعبية، مما أدى بالتالي إلى إثارة

9717426

مخاوف الجماهير التي تحققت بالفعل بسبب انتشار الجريمة المسلحة والهجمات على المواطنين العاديين والشرطة على السواء. وفي البرلمان، صمدت الحكومة أمام مشروع بسحب الثقة منها بسبب أدائها وسياساتها الاقتصادية.

٤ - وظهرت الخلافات في صفوف حركة لافالاس التي تحولت إلى اشتباكات سافرة تماما خلال المعركة الانتخابية وأثناء الانتخابات التي جرت في ٦ نيسان/أبريل لانتخاب جمعيات الحكومات المحلية وثلث مجلس الشيوخ. وبعد أن قاطعتها الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية، أدت الانتخابات إلى صراعات بين الفصائل الرئيسية في حركة لافالاس، على سبيل المثال المواجهة بين كل من منظمة لافالاس السياسية والحزب السياسي للرئيس السابق جان برتراند أريستيد الذي جرى تأسيسه مؤخرا، لافانمي لافالاس. وقد طعنت منظمة لافالاس السياسية بشدة في المكاسب التي أحرزها في نهاية الجولة الأولى من الانتخابات حزب لافانمي لافالاس وسط مخالفات جسيمة، وادعاءات بانتشار التزوير وانتقادات المجلس الانتخابي المؤقت لسلوك الأنصار. وبالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل المصالحة، فإن الأزمة التي تلت الانتخابات لم تجد حلا بعد. وفي ١٢ حزيران/يونيه، جرى تأجيل الجولة الثانية لانتخابات مجلس الشيوخ إلى أجل غير مسمى بعد انسحاب الأحزاب احتجاجا على العملية الانتخابية غير الجديرة بالثقة مما أدى إلى نشوء حالة تخلو فيها المعركة الانتخابية من المنافسة.

٥ - وبعد أن اعترف بأن الحكومة لم تكن قادرة على الوفاء بتوقعات الشعب، وبعد أن استنكر اللعبة السياسية غير الأخلاقية واتهم المجلس الانتخابي المؤقت بالغطرسة، استقال رئيس الوزراء المنتمي لمنظمة لافالاس السياسية في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويمكن أن تؤدي استقالته التي جاءت في ظرف سياسي واقتصادي حساس إلى تفاقم الأزمة الحالية وإلى زيادة تأخير تنفيذ المشاريع والإصلاحات المطلوبة على وجه السرعة.

٦ - وزاد الانتقاد الجماهيري للوجود الدولي الذي عبرت عنه بعض قطاعات المجتمع الهايتي بصورة حادة وسط التهديدات التي توجه من حين لآخر ضد الأفراد الدوليين والممتلكات الدولية. وكان في مقدور البعثة المدنية مع ذلك أن تنفذ برنامج عملها بدون عوائق فيما عدا بضعة ظروف استثنائية. وإجمالا، حظيت البعثة المدنية بعلاقات جيدة مع السلطات، التي أيدت عملها علنا في بعض الأوقات. وعلى الصعيد الميداني، كانت العلاقات أيضا جيدة بصفة عامة، بالرغم من أن المراقبين عقدوا اجتماعات عديدة مع أفراد الشرطة وحراس السجون لتصحيح سوء الفهم الناشئ بأن البعثة كانت تركز بدرجة أكبر على قضايا الانضباط الداخلي عن بناء المؤسسات.

ثالثا - استعراض حقوق الإنسان

٧ - بالرغم من الحالة المضطربة في بعض الأحيان، فإنه استمر التمتع على نطاق واسع بالحقوق الفردية والحريات الأساسية. وأدى العدد المتزايد لمظاهرات الشوارع والفورات الدورية للجريمة المسلحة وكذلك الهجمات على أفراد الشرطة إلى اختبار عزم وقدرات الشرطة الجديدة والمجردة من الخبرة بقسوة، وهي التي حققت بعض النجاح في خفض أنشطة العصابات المسلحة. ولم تساعد التيارات السياسية المتداخلة للفصائل الأحوال على التحسن، مما أدى بالبرلمان إلى التحقيق في مزاعم تسييس الشرطة. وفي مثل هذا السياق، ظل رصد احترام حقوق الإنسان نشاطا هاما للبعثة المدنية الدولية في هايتي. وأتاح قيام موظفي الدولة بالتحقيق في المزاعم ووقوع انتهاكات لحقوق الإنسان للبعثة المدنية أن تقيّم حالة حقوق الإنسان، وكذلك من التدخل بالنيابة عن الضحايا. واستخدمت المعلومات التي جرى جمعها لإصدار توصيات بشأن بناء المؤسسات وتركيز برامج تعزيز حقوق الإنسان بصورة أفضل.

٨ - وتبين عملية التحقق أنه لا يزال يتعين على الشرطة أن تعمل لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وشملت الحالات التي أثارتها البعثة مع السلطات الهايتية أكثر من ٢٠ حالة لقيام الشرطة بإطلاق النار مما أدى إلى وفيات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/ مايو ١٩٩٧. وكان أكثر من نصف هذه الحالات انتهاكات لحقوق الإنسان، ومعظمها حالات للاستخدام المفرط للقوة. وهناك على الأقل ثلاثة مزاعم بحالات إعدام بإجراءات موجزة وحالة واحدة لأحد المحتجزين الذي كان يعاني في الظاهر من سكرات الموت بعد ضربه بقسوة. وفي حالات أخرى، كان هناك إما معلومات غير كافية لاستخلاص النتائج سواء كان هناك استخدام مفرط للقوة أو لم يكن أو تبدو الحالة وكأنها دفاع مشروع عن النفس. وتشير النسبة المرتفعة نسبيا لوقوع حالات إطلاق النار التي تؤدي إلى وفيات مرة أخرى إلى الحاجة إلى فرض رقابة أكبر على استخدام الأسلحة النارية. وفي هذا الصدد، أعربت البعثة المدنية الدولية في هايتي لمجلس الشيوخ عن قلقها إزاء مشروع تشريع لإمداد وحدات الشرطة الخاصة بأسلحة آلية/ثقيلة مع فرض رقابة محدودة فقط على استخدامها. ومما يثير الاضطراب أيضا وجود ميل متزايد لدى السلطات المحلية، والقضاة، والمرشحين الانتخابيين، وبعض المنظمات العاملة على نطاق إقليمي لحمل أسلحة أو استئجار فرق من حراس الأمن المسلحين.

٩ - وأثارت البعثة المدنية مع السلطات تقارير عمليات الضرب والأشكال الأخرى لإساءة المعاملة على أيدي الشرطة، التي بالرغم من أنها غير منهجية أو روتينية فقد زادت في عام ١٩٩٧ بعد أن انخفضت بصورة حادة في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وحتى نهاية أيار/ مايو، زعم أكثر من ١٠٠ فرد أنهم قد تعرضوا للأذى أو الضرب بدرجة معينة. وفي حين أن نشر الوحدات الخاصة لمكافحة التجمهر قد أدى إلى بعض التحسن في حفظ الأمن أثناء المظاهرات، فقد جرى الإبلاغ عن انتهاكات للشرطة خلال احتجاجات عديدة، كان البعض منها عنيفا. وتسببت زيادة توزيع الأسلحة الآلية/الثقيلة على الشرطة وعمليات عديدة قام أفراد الشرطة خلالها بوضع أقنعة على وجوههم، في إثارة القلق. وفي الوحدات المحلية التي ليس للشرطة وجود بها، يبدو أيضا أن المسؤولين الحكوميين المحليين المنتخبين يستأثرون بسلطات متزايدة في

مجال الاعتقال والاحتجاز، وهم مسؤولين كما قيل عن عدد من الانتهاكات. وظلت معاملة المحتجزين في السجون جيدة بصفة إجمالية، بالرغم من أن هناك تقارير متفرقة عن عمليات ضرب قام بها حراس السجون. ووجه الاتهام إلى حرس الإدارة الوطنية للسجون بالاشتراك في غير أوقات العمل في ارتكاب حوادث عديدة بما في ذلك إطلاق النار على أحد الأفراد غير المسلحين فأردوه قتيلا وضرب اثنين آخرين.

١٠ - واستمر على نطاق واسع وقوع انتهاكات للحق في محاكمة مشروعة والحرية الفردية الناشئة عن الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات طويلة، وعلى نطاق أقل، من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وأثارت البعثة عددا من الحالات مع السلطات حكم فيها القضاة بأن الاحتجاز غير قانوني ولكن مكتب المدعي العام للدولة فشل في تنفيذ القرار، مما أدى إلى تقييد الحق في أمر الإحضار. وجرى أثناء هذه الفترة الإفراج عن بعض الأفراد المتهمين بالتآمر على أمن الدولة وبتهم أخرى ولكن ظل أكثر من ٢٠ منهم في السجن. وأثيرت مرة أخرى مع السلطات حالات كانت المخالفات فيها ملحوظة، لا سيما تلك التي لها بعد سياسي.

رابعا - بناء المؤسسات

ألف - الشرطة الوطنية الهايتية

١١ - واصلت الشرطة المدنية الجديدة إحراز تقدم بطيء. وجرى زيادة تعزيز هيكلها التنفيذي والإداري بالمساعدة التقنية من عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وأدى وضع ضباط مشرفين في أواخر عام ١٩٩٦ داخل كل مقاطعة جغرافية إلى تحسينات في الانضباط والسيطرة في بعض المناطق، وأبدت سلطات الشرطة رغبة في معالجة الانتهاكات التي أبلغت عنها البعثة المدنية. وواصلت البعثة العمل بصورة وثيقة مع مكتب المفتش العام، الذي تحسنت قدرته على التحقيق، مما أدى بالتالي إلى تعزيز المساءلة. وخلال يومين من "أيام التأمل" في أداء مكتب المفتش لعمله، جرت مناقشة اقتراحات عديدة قدمتها البعثة المدنية وتمت الموافقة عليها، ولكن لم يتم تنفيذها بعد. وفي نيسان/أبريل، تقدمت البعثة بمقترحات إلى وزير العدل من أجل تحسين نظر القضاء للانتهاكات التي تورطت فيها الشرطة، بما في ذلك مشروع اختصاصات مدع خاص لهذه الانتهاكات.

١٢ - وقدمت البعثة بصورة منتظمة إلى مكتب المفتش العام معلومات عن حالات الانتهاكات الخطيرة، وجرى التحقيق في معظمها. وفي بعض حالات إطلاق النار التي أدت إلى حدوث وفيات وحالات ممارسة الشرطة للقسوة، قام المكتب على الفور بتوقيع جزاءات مؤقتة رهنا بنتيجة التحقيقات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى فصل ١٣ من أفراد الشرطة وأحد مفوضي الشرطة فصلا دائما من القوة مما أدى إلى بلوغ العدد الإجمالي لحالات الفصل ١١٤ منذ نشر الشرطة الوطنية الهايتية. وضمت حالات الفصل الجديدة الـ ١٤ عددا كبيرا من أفراد الشرطة المتورطين مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان أو في التغطية على الانتهاكات وأحد مفوضي الشرطة الذي امتنع عن التحقيق في ٤ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقام مكتب المفتش العام بإرسال معلومات عن الانتهاكات إلى المدعي العام للدولة ولكن

المتابعة القضائية لم تكن كافية. وجرى احتجاز أكثر من اثنى عشر من أفراد الشرطة خلال السنة الماضية بتهم تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن ستة من أفراد الشرطة اتهموا بالاشتراك في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة جرى الإفراج عنهم بواسطة السلطات القضائية بدون أي إيضاح في أيار/ مايو - حزيران/يونيه، مما أدى بالتالي إلى تقويض الجهود لتحسين المساءلة.

١٣ - وجرى رصد مزاعم بحدوث اعتقال واحتجاز تعسفي، بما في ذلك حالات أفراد احتجزتهم الشرطة إلى ما بعد الحد الدستوري البالغ ٤٨ ساعة. ويجمع المراقبون في بعض الأحيان بين المسؤولين القضائيين ومسؤولي الشرطة للسعي إلى إيجاد حلول دائمة حيث تبدو المشاكل ذات طابع مؤسسي. ووضعت البعثة المدنية، بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، وإدارة الشرطة الوطنية الهايتية ووزارة العدل، سجلا للمحتجزين من أجل مراكز الشرطة، ومن المقرر أن يوزع قريبا في جميع أنحاء البلد. وفي غياب إطار قانوني محدد بشأن هذه المسألة، فإن غلاف السجل يتضمن موجزا للمبادئ والقواعد التي ينبغي أن تنظم الاحتجاز بواسطة الشرطة. وجرى وضع السجل الجديد، الذي سيسهل التسجيل الموحد والمنهاجي للمعلومات المتعلقة بالاعتقالات، بعد أن لاحظ المراقبون خلال زيارات عديدة لمراكز الشرطة أنه كان من المستحيل عادة تحديد من هو قيد الاحتجاز أو المركز القانوني للمحتجزين.

١٤ - وتواصل البعثة المدنية الإسهام في تدعيم الشرطة الوطنية الهايتية لتوفير التدريب لضباط الشرطة الهايتيين. وعن طريق استخدام خبرتها الميدانية ودراسات الحالة كعنصر أساسي في تقاريرها، قدمت البعثة المدنية، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، التدريب على حقوق الإنسان لـ ٥٠٠ ٣ من أفراد الشرطة. وتواصل البعثة المدنية توزيع مجموعة من النصوص القانونية وغيرها من النصوص المتعلقة بأخلاقيات الشرطة على جميع المتدربين. وأعدت البعثة أيضا وطبعت ٠٠٠ ٦ نسخة من طبعة للجيب من مدونة أدبيات الشرطة الوطنية الهايتية الذي قدم إلى الإدارة العامة لتوزيعها على جميع أفراد الشرطة.

١٥ - واستجابة لزيادة التقارير عن سوء المعاملة في بعض الوحدات المحلية، جرى تنظيم حلقات دراسية ركزت على حقوق المحتجزين، واستخدام القوة، وتقنيات الاستجواب القانوني بالاشتراك مع البعثة المدنية وأفراد الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في هايتي من أجل الشرطة القضائية المحلية والمشرفين عليها. وفي أماكن أخرى، قدمت الشرطة المدنية والشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المدنية دورات تدريبية لمدة يوم كامل للشرطة المحلية بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان. وشملت هذه الدورات عادة اجتماعات بين الشرطة الوطنية الهايتية والسكان المحليين لتعزيز وعي أكبر بدور وعمل الشرطة المحلية.

١٦ - وبناء على طلب الشرطة في كاب هايتيان، جرى بنجاح تنفيذ سلسلة من ٦ حلقات تدريبية مدة كل منها ثلاثة أيام بالتعاون مع الشرطة المدنية، بغية تعزيز مهارات شرطة المجتمعات المحلية في مجال الاتصال، وحل المشاكل وتسوية المنازعات. وفي نهاية الحلقات، جرى اختيار ٩ أفراد لكي يصبحوا مدربين

في المقاطعة الشمالية، ويعملون مع البعثة المدنية وضباط الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في هايتي لوضع وإدارة حلقات دراسية تمهيدية في مراكز الشرطة الأخرى بالمقاطعة. وجرى منذ ذلك الحين تكييف البرنامج التدريبي للشرطة في أجزاء أخرى من البلد. وبدأت البعثة المدنية أيضا محادثات تمهيدية مع البرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية لوضع دورات لحل المنازعات في أكاديمية الشرطة وبوصفها جزءا من البرنامج التثقيفي المستمر للشرطة الوطنية الهايتية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المدنية الدعم إلى أفرقة العلاقات المجتمعية والتربية الوطنية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في مدن عديدة. واكتسب الفريق التابع للشرطة الوطنية الهايتية في جيريمي تقديرا وطنيا لعمله ودعي إلى تقديم المساعدة لوضع برنامج وطني. ونظمت البعثة المدنية أيضا حلقات دراسية بشأن التسوية السلمية للمنازعات مع أفرقة مختلطة من الشرطة الوطنية الهايتية، وحرس الإدارة الوطنية للسجون والصحفيين.

باء - السجون ومراكز الاحتجاز

١٧ - في أعقاب نشر تقرير في عام ١٩٩٦ عن الشرطة الوطنية الهايتية وتقرير آخر عن نظام العدالة، ستنشر البعثة المدنية قريبا تقريرا ثالثا يتولى تقييم الإنجازات وأوجه القصور فيما يتعلق بإنشاء نظام جديد للسجون منذ عودة الحكومة الدستورية في عام ١٩٩٤. وسيبحث التقرير إنشاء الإدارة الوطنية للسجون وأدائها لأعمالها، وأحوال السجون والإطار القانوني للاحتجاز ويقدم موجزا لمجموعة من التوصيات لتحسين إدارة السجون، ومركز حرس الإدارة الوطنية للسجون وحماية المحتجزين.

١٨ - وقام المراقبون بانتظام بزيارة السجون في جميع أنحاء البلد لتقييم الأحوال والمعاملة والوضع القانوني للمحتجزين. وتعاونوا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمشروعه لإصلاح السجون، وكذلك مع العناصر الفاعلة الدولية. وجرى الغاء زيارات السجون بدون إذن مسبق في أواخر كانون الثاني/يناير بواسطة مدير الإدارة الوطنية للسجون في ذلك الحين. واستؤنفت بعد ذلك بقليل عندما قام وزير العدل بتذكير سلطات السجون بأنه يحق لمراقبي البعثة المدنية تماما الوصول إلى مراكز الاحتجاز وفقا لولايتهم.

١٩ - وأدى ازدحام السجون، الذي يعتبر إلى حد كبير نتيجة للتأخيرات في الإجراءات القضائية وزيادة حجم القضايا في المحاكم، إلى التدهور في الأمن وفي أحوال الاحتجاز الأخرى في بعض الأماكن. وعمل المراقبون بصورة وثيقة مع المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون لحل هذه المشاكل. وواصلوا أيضا رصد إمساك سجلات السجون.

٢٠ - ولا تزال اللوائح الداخلية لمرافق السجون التي جرى صياغتها في عام ١٩٩٦ تنتظر الموافقة من وزارة العدل وقت كتابة هذا التقرير. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، صدر مرسوم رئاسي بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، لإدماج الإدارة الوطنية للسجون في الشرطة الوطنية الهايتية كما نص الدستور على ذلك.

وتناقش سلطات الشرطة الوطنية الهايتية/الإدارة الوطنية للسجون شروط الاندماج، الذي سينظمه القانون الذي أنشأ الشرطة واللوائح الداخلية لها. وشددت البعثة المدنية على أنه يتعين التمييز بوضوح بين مسؤوليات المؤسستين. وأبدت البعثة أيضا استعدادها لمساعدة الإدارة الوطنية للسجون على إنشاء آلية للشكاوى والإجراءات التأديبية لتوقيع الجزاءات على الانتهاكات.

جيم - نظام العدالة

٢١ - تواصلت جهود السلطات الهايتية لتطبيق استراتيجية وبرنامج للإصلاح القضائي. وكان غياب هذه الاستراتيجية وذلك البرنامج عقبة رئيسية في سبيل تطوير المؤسسات وكفالة الحماية الكاملة لحقوق الإنسان. وأعاق ذلك بدوره تطوير مؤسسات الشرطة والسجون.

٢٢ - ودأبت البعثة المدنية على تشجيع ودعم عملية الإصلاح هذه من بدايتها. فقد أجرت مناقشات مع مسؤولي وزارة العدل ومع مشتغلين بالمهنة القانونية وعناصر من المجتمع المدني. كما أجرت تقييما متعمقا للنظام القضائي ووضعت توصيات ترمي إلى إعادة تشكيله وتحديثه. وساعدت الوزارة في صياغة خطط عمل مؤقتة وحفزت المناقشة العامة.

٢٣ - وركزت البعثة المدنية على أربع مسائل محورية في الإصلاح القضائي وهي: إنشاء هياكل لتصميم وتوجيه عملية الإصلاح، وصياغة استراتيجية للإصلاح، والحاجة إلى تدابير لبناء الثقة، والمواءمة بين سرعة تطوير المؤسسات الثلاث التي تقوم عليها العدالة (الشرطة والقضاء والسجون).

٢٤ - ومن المأمول فيه أن يؤدي إنشاء لجنة الإصلاح القضائي والقانوني، الذي جرى مؤخرا بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إلى صياغة مشروع للإصلاح القضائي. وتتمثل ولاية اللجنة في تنسيق إعداد خطة شاملة، بحلول نهاية العام، لجميع مجالات الإصلاح القضائي والقانوني. ويوجد في الهيكل الأساسي للجنة ثلاثة محامين يشرفون على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الجنائي (يتمثل أساسا في تنقيح القوانين)، والمدني (يشمل الحقوق الاجتماعية للقضاة ومركزهم) والأمن العام. وقد أنشيء فريق عامل لتقديم الدعم للجنة تضطلع فيه البعثة المدنية بدور نشط. وفي حزيران/يونيه، أنشئت لجنة للإشراف على عمل وزارة العدل، وهو تطور مهم بالنظر إلى الدور الأساسي الذي ستضطلع به الوزارة في صياغة البرامج وتنفيذ الإصلاحات.

٢٥ - وواصلت البعثة المدنية التأكيد على ضرورة التخطيط للمراحل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لهذه العملية المعقدة، مع مراعاة الآثار السياسية والتقنية والاجتماعية للإصلاح. ونادت أيضا باتباع نهج كلي في تناول المسائل القضائية. بل إن ذلك هو السبب الذي حمل البعثة المدنية على بدء اجتماعات للتنسيق بين الشرطة وإدارة السجون والهيئة القضائية. وعلى نحو أعم، فقد أكدت البعثة المدنية أن أداء النظام القضائي، بما في ذلك العدالة الجنائية، ينبغي اعتباره العنصر الأساسي لنظام الأمن العام. وقد عبر مسؤولون بوزارة العدل عن بعض هذه الأفكار في تصريحات علنية أدلوا بها مؤخرا. وسيلزم أيضا التنسيق الوثيق بين مختلف المؤسسات من أجل منع الجريمة ومعاملة المجرمين، وهما مسألتان يلزم التصدي لهما مستقبلا.

ولبناء الثقة في هذه العملية، أوصت البعثة المدنية باتخاذ تدابير محددة يمكن أن تكون ذات طابع مؤسسي (من ذلك مثلا معايير تعيين أعضاء الهيئة القضائية) وإداري (كتبسيط شروط الخدمة ومدة ولاية المسؤولين القضائيين) وقانوني صرف (كتعديل القوانين).

٢٦ - وقد سعت البعثة المدنية إلى حفز المناقشة العامة بشأن الإصلاح القضائي من خلال عدد من البيانات العامة المتعلقة باستراتيجيات مختلفة للإصلاح، تم الاستناد فيها إلى خبرات بلدان أخرى في المنطقة مرت بعمليات مماثلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرت البعثة المدنية زيارة وزير العدل في بوليفيا لهايتي في عام ١٩٩٦، وشاركت في الزيارة التي قام بها وفد من وزارة العدل الهايتية إلى الأرجنتين في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لدراسة نظام العدالة بها.

٢٧ - وشاركت البعثة في مناقشات دورية للجنة المانحين وفي اجتماعات شهرية عن العدالة رأسها رئيس الوزراء، وبذلت خلالها محاولات لتيسير التنسيق بين جميع العناصر الفاعلة في مجال تطوير المؤسسات القضائية.

٢٨ - وتركّز كثير من عمل البعثة المدنية المتصل بالمسائل القضائية على مشكلة طول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة. وعمل المراقبون في الميدان جنبا إلى جنب مع السلطات القضائية والجنائية لتحديد أخطر حالات استمرار الاحتجاز بلا محاكمة والتعجيل بإجراءات المحاكمة.

٢٩ - وعملت البعثة المدنية على نحو وثيق مع لجنة المتابعة التي أنشِئت لرصد تنفيذ التوصيات التي وضعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ندوة بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة نظمتها منظمات غير حكومية هايتية بدعم دولي. وتجتمع اللجنة، التي تضم قضاة ومدعين عامين ومحامين، على نحو منتظم منذ نهاية شباط/فبراير. وقد نفذت بنجاح عددا من تدابير الإصلاح العملية، منها قيام مسؤولين ملائمين بزيارات إلزامية للسجون ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة، بدعم سوقي من البعثة المدنية في بعض الأحيان. كما شجعت اللجنة القضاة على التعجيل بالنظر في القضايا.

٣٠ - وطول أمد الاحتجاز قبل المحاكمة من دواعي القلق الرئيسية لدى الحكومة. ولذا فقد أنشأ الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اللجنة الاستشارية للتخفيف من بطء القضاء الجنائي، وتولت البعثة المدنية مهمة الخبير الاستشاري لها. وقد تضمن تقريرها الختامي الصادر في كانون الثاني/يناير قائمة بالتوصيات، نُفذ بعضها. وقد أثير الموضوع أيضا في اجتماع، حضرته البعثة المدنية، بين مسؤول من وزارة العدل والمدعي العام للدولة لمدينة بور أو برانس و ٢٠ من قضاة الصلح في العاصمة. وذكّر مسؤول وزارة العدل الحاضرين بالتزاماتهم التي تشمل إجراء زيارات أسبوعية لمراكز الاحتجاز. كما حث المدعي العام للدولة القضاة على التعاون في توفير المعلومات التي تطلبها البعثة المدنية، حيث أن هدف البعثة هو مساعدتهم على تحسين هذه الناحية من نواحي عملهم.

٣١ - وفي شباط/فبراير، أصدرت وزارة العدل وثيقة تحتوي على خمسة تعميمات ساعدت البعثة المدنية في صياغتها وطُبعت بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وقد أوردت التعميمات، التي صيغت بالاستناد إلى الدستور والنصوص القانونية الهايتية والصكوك الدولية التي صدقت عليها هايتي، ملخصا للمبادئ المتصلة بإجراءات التفتيش على الأسلحة ومحاكمة أفراد الشرطة المتورطين في جرائم جنائية (بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان) وأوامر الاعتقال والمبادئ المنظمة للاحتجاز لدى الشرطة. وقد وزعت نسخ من الوثيقة على جميع مسؤولي الادعاء والمحاكم وعلى أفراد الشرطة في جميع أنحاء البلد، وذلك للمساعدة في تجنب تكرار الممارسات التعسفية وغير القانونية.

٣٢ - أما في الميدان، فقد واصل مراقبو البعثة المدنية رصدهم لسير القضاء وتقديم مساعدتهم القضائية، ومقدمين بذلك إسهاما أساسيا لتحسين مهارات المسؤولين القضائيين والمدعين العامين. وكانوا يعملون أحيانا كوسطاء عندما تنشأ خلافات داخل الهيئة القضائية أو بين موظفين قضائيين وغيرهم من المسؤولين.

٣٣ - ومن المبادرات الأخرى للبعثة المدنية بشأن المسائل القضائية مبادرات تتصل بتصديق هايتي على المعاهدات الدولية والإقليمية، وبالاعتراف بولاية محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد أعربت أرفع المستويات في الحكومة عن اهتمامها بهذه المسائل.

٣٤ - وقد اضطلع وزير العدل بعدة مبادرات أخرى يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى تعزيز نظام العدالة. ولوحظ حدوث بعض التحسينات في تنظيم سجلات المحاكم، وخاصة في مكتب المدعي العام في بور أو برانس حيث نُفذ مشروع ممول من الولايات المتحدة الأمريكية لتبسيط قلم المحكمة. واستمر المشروع التجريبي لإدارة القضايا، بمساعدة تقنية مقدمة أساسا من الولايات المتحدة. وقد أدى افتتاح مباني المحاكم التي جرى تشييدها مؤخرا بتمويل من كندا إلى تحسن ملموس في ظروف العمل في بعض الأماكن.

٣٥ - وبعد أن عُين مدير للدراسات في كلية القضاء فإنه من المقرر أن يستأنف، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تدريب الموظفين القضائيين، وهو عنصر أساسي لتطوير القضاء، بعد أن توقف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وسيتم التركيز أولا على مشروع تجريبي لتدريب ٦٠ من قضاة الصلح ليصبحوا قضاة بمحاكم أول درجة. وسيتم الاضطلاع بالمشروع بصورة رئيسية بدعم من فرنسا والولايات المتحدة، غير أن معظم المدرِّبين سيكونون هايتيين.

٣٦ - وفي محاولة لجعل سبل الانتصاف القانونية في متناول المواطن العادي، تعكف وزارة العدل على وضع برنامج للمساعدة القانونية. وقد أجرت منظمة غير حكومية بلجيكية تسمى شبكة المواطنين (Réseau des Citoyens) دراسة عن الموضوع كما نُظمت حلقة عمل لمدة يومين عن نفس

الموضوع في حزيران/يونيه برعاية الوزارة، واستعرضت البعثة المدنية تقريرا في تلك الحلقة. وواصلت بعض المنظمات غير الحكومية الهايتية تقديم المساعدة القانونية بتمويل من الولايات المتحدة وفرنسا.

٣٧ - ومن المأمول فيه أن يُفضي أداء أمين المظالم لليمين الذي تم في أيار/مايو ١٩٩٧ بعد تأخيرات كبيرة، وتخصيص ميزانية لمكتبه، إلى تمكين هذه المؤسسة، التي لا غنى عنها لحماية حقوق الإنسان، من بدء عملها. وكانت البعثة المدنية تساعد أمين المظالم في إقامة مكتبه كما عينت خبيرا استشاريا لوضع خطة للأنشطة مدتها سنة واحدة.

٣٨ - ولتزويد وزارة العدل بالخبرة الفنية اللازمة لتناول بعض المسائل الملحة، عيَّنت البعثة المدنية عدة خبراء استشاريين بعقود قصيرة الأجل لبحث حالة النساء والقُصَّر في السجون، وقضاء الأحداث، والإفلات من العقاب، وتقديم توصيات بهذا الشأن.

دال - الإفلات من العقاب وتعويض ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وتأهيلهم

٣٩ - لا يزال الإفلات من العقاب، وتعويض ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وتأهيلهم مسائل رئيسية في هايتي. ولم يتم بعد التصدي لهذه المسائل على نحو حاسم رغم أنها موضع قلق الدولة المستمر. وقد استمر في معظم الحالات انعدام القدرة على إجراء تحقيقات متعمقة، وحدوث تأخيرات كبيرة في محاكمة ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان فضلا عن الانتهاكات الحالية للقانون. ويبدو أن عمل الوحدة الخاصة (الفرقة الجنائية) التي شُكلت داخل الشرطة الوطنية الهايتية للتحقيق في القضايا المهمة السابقة والراهنة لم يحرز إلا تقدما ضئيلا. وقد قدمت البعثة المدنية مذكرة إلى الحكومة تقترح فيها سبلا للتغلب على أوجه القصور في الوحدة الجنائية الوطنية - وهي وحدة خاصة مكونة من مدعين عامين وقضاة تحقيق ينبغي أن تكون أداة فعالة في مكافحة الإفلات من العقاب - وذلك بعد أن توقفت عن العمل بالفعل في نيسان/أبريل. وحثت البعثة على إدراج توصيات اللجنة الوطنية المعنية بالحق والعدل في خطط الدولة وإجراءاتها. بيد أنه لم يتم بعد إنشاء لجنة المتابعة أو لجنة التعويضات الموصى بإنشائهما في التقرير لمساعدة ضحايا الانقلاب. وفي حين أن إنشاء لجنة من هذا القبيل كان مطروحا على جدول أعمال لجنة الإصلاح القانوني والقضائي، فإن الحكومة لم تبادر حتى الآن إلى إعلان التزامات محددة في هذا الصدد. وتقوم مؤسسة ٣٠ من أيلول/سبتمبر التي لا تزال في مهدها بوضع نهج لتناول مسألتي التعويض والعدالة في المحاكم، غير أنها لم تبدأ عملها بعد. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بين السلطات الهايتية وسلطات الولايات المتحدة بشأن إعادة وثائق جبهة التقدم والرقي في هايتي والقوات المسلحة لهايتي.

٤٠ - على أنه قد أحرز بعض التقدم في التحقيق في قضية مذبحة رابوتو. ونفذت أوامر اعتقال جديدة. ولتيسير إعداد النواحي العلمية للقضية، نظمت البعثة المدنية زيارة لمدة أسبوع إلى هايتي قام بها اثنان من أخصائي الأنثروبولوجيا الشرعية، واجتمعا مع ضحايا وأقاربهم ومع مسؤولين قضائيين وحكوميين، ودربا

الوحدة الجنائية الوطنية على المسائل المتصلة بالأنثروبولوجيا الشرعية، وأدليا بأقوالهما بصفتهما شاهدين خبيرين أمام قاضي التحقيق. وكانت مجموعة صغيرة من المحامين الهايتيين والدوليين تعمل لدى الحكومة باسم الضحايا للمساعدة في إعداد قضية مذبحة رابوتو وغيرها من تجاوزات حقوق الإنسان لمحاكمة مرتكبيها.

٤١ - وقدمت البعثة المدنية دعما موسعا للمنظمات العاملة في تأهيل الضحايا، وخاصة منظمة مابفيف (Mapviv) التي تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي والطبي للضحايا، لمساعدة إياهم على الاعتماد على أنفسهم. ونظمت البعثة، بالاشتراك مع مابفيف، حلقة دراسية لمدة ١٠ أيام لتدريب المدرّبين في مجال وضع مشاريع المجتمعات المحلية الصغيرة لصالح مجموعات الضحايا، فضلا عن أيام للتأمل حضرها ضحايا في ثلاث مدن محلية. وتقوم منظمات غير حكومية أخرى حاليا بتشجيع مناقشة هذه المسائل لزيادة الوعي بضرورة مساندة الضحايا. وقد جمع وفد وزارة العدل، في أثناء زيارته للأرجنتين، معلومات عن خبرات البلد وسياساته فيما يتعلق بالإفلات من العقاب والتعويض والتأهيل.

خامسا - تعزيز حقوق الإنسان

٤٢ - حظيت الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان باستقبال جيد وعليها طلب كبير، وتضطلع بدور أساسي في تعزيز القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن الإسهام في تعزيز الثقافة الديمقراطية. ففي عام ١٩٩٧، نظمت البعثة المدنية أو دعمت ما يربو على ١٥٠ حلقة دراسية في جميع أنحاء هايتي في مجالي التربية الوطنية وحقوق الإنسان استفاد منها نحو ٦ ٠٠٠ هايتي ينتمون إلى خلفيات متباينة عديدة. وأدار معظم الحلقات الدراسية مدربون هايتيون بدعم سوقي ومالي من البعثة المدنية. وكانت الحلقة الدراسية العادية ذات اليوم الواحد تتناول الدستور الهايتي، وحقوق المواطنين وواجباتهم، ودور السلطات المحلية المختلفة ومنها الشرطة والقضاة وحرس السجون والمسؤولون المنتخبون، الذين كانوا يشاركون فيها بانتظام. وكانت تُنظم، على نطاق البلد، دورات تدريبية ذات مدة أطول، على مدى أربعة أيام، في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وسيادة القانون، لمجموعات المدربين وأفراد الشرطة والموظفين الآخرين.

٤٣ - وقد بدأت البعثة المدنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأعمال التحضيرية لبرنامج للتربية الوطنية سيبدأ تنفيذه في تموز/يوليه لكي يستفيد منه المسؤولون المنتخبون والزعماء المحليون بناء على طلب من الرئيس بريفال. ويرمي البرنامج إلى تنمية الإحساس بالمسؤولية إزاء المواطنين، باعتباره أساسا لدولة سيادة القانون. كما اتخذت وزارة الدولة للشباب والرياضة وخدمة المواطنين تدابير لتعزيز الثقافة المدنية، وذلك بإنشاء دائرة لخدمة المواطنين وتعيين وتدريب ٩١ من قادة الشباب سيضطلعون بأعمال في مجال تنمية المجتمع المحلي والتربية الوطنية. وقد نظمت البعثة المدنية، بناء على طلب هذه الوزارة، دورات تدريبية مدتها أربعة أيام لتدريب هؤلاء المدرّبين على ترويج الثقافة الوطنية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

٤٤ - وشملت أعمال أخرى جرى الاضطلاع بها مع الجهات الرسمية حلقة دراسية للتربية الوطنية في مدينة جيريمي جمعت بين أفراد من الشرطة وحراس السجون والسجناء، وذلك لزيادة الوعي بمختلف أدوار وحقوق كل فئة. وكان المسؤولون القضائيون والمحامون يشاركون بانتظام في الأعمال التي تضطلع بها البعثة المدنية في مجال التربية الوطنية ووسائط الإعلام، ومن ذلك مثلا حلقة دراسية مدتها يوم واحد بشأن موضوع "العدالة وحقوق الإنسان"، لمحامين ومسؤولين قضائيين في منطقة بيتي - غواف.

٤٥ - وانصب عمل البعثة المدنية الدولية الرائد في مجال تطوير التدريب على حل المنازعات خلال هذه الفترة على إقامة دورات للشرطة، على النحو المذكور أعلاه. وبعد النجاح الذي حققته الدورات التدريبية الأولى التي أجرتها البعثة للسلطات القضائية في أرتيبونيت، وافقت مدرسة القضاء على وضع نهج تدريبي يتلاءم وواقع هايتي وإعداد نموذج وساطة مناسب لهذا البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة المدنية تعاونها مع برنامج ثقافة السلام التابع لليونسكو، وتعمل على إعداد دليل لحل المنازعات بلغتين (الكريولية والفرنسية). كما اضطلعت البعثة المدنية بأعمال تحضيرية هامة مع منظمات حقوق الإنسان الهايتية بشأن مشروع للحد من العنف في المدن، وقُدم المشروع إلى سلطات الشرطة كي تنظر فيه. وتتعاون وحدة تعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية مع البعثة المدنية في وضع برنامج لتدريب المدربين في هذه المجالات.

٤٦ - وقامت البعثة المدنية، في إطار الجهود التي تبذلها لتدعيم قدرة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية على الرصد، وبالتعاون مع الإدارة الوطنية للسجون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة الائتلاف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، المعروف باسم منهاج عمل المنظمات الهايتية للدفاع عن حقوق الإنسان، في الإعداد لعقد حلقات دراسية تستغرق يومين في أواخر حزيران/يونيه بشأن رصد السجون، وهو مجال لا يؤدي فيه المجتمع المدني الهايتي بصفة تقليدية دورا يذكر. وتعاون مراقبو البعثة المدنية تعاونا وثيقا مع بعض المنظمات غير الحكومية لتدريب مراقبيها على أعمال التحقيق في مجال حقوق الإنسان. كما بدأت البعثة المدنية العمل مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية لتنظيم منتدى عن جنوح الأحداث وتأهيلهم، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

٤٧ - وواصلت البعثة المدنية تركيزها على حقوق المرأة. وعقدت حلقات دراسية للمجتمعات المحلية بمشاركة المنظمات الشعبية في ثلاث مقاطعات. وتقرر إقامة حلقات دراسية تستغرق ثلاثة أيام لأعضاء المنظمات النسائية الأكبر حجما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ونُظمت أحداث خاصة في أرجاء مختلفة من البلد احتفالا باليوم الدولي للمرأة، وشمل ذلك تقديم عروض مسرحية، وعقد مناقشات المائدة المستديرة، ورسم لوحة جدارية لنصبها في أحد الشوارع الرئيسية في غوناييف. كما أعد إعلان إذاعي وشريط فيديو عن حقوق المرأة وجرى توزيعهما بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. ونُشر بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها كتيب مصور عن حقوق المرأة.

٤٨ - واضطلعت البعثة المدنية بعدد من الأنشطة احتفالا بالذكرى العاشرة لوضع دستور هايتي. وفي بور أو برانس، نُظم تحت رعاية الرئيس بريفال، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر كبير عن حقوق الإنسان ودستور هايتي. وضم هذا المؤتمر الذي عقد في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل برئاسة أمين المظالم، خبراء دوليين وهايتيين في الشؤون الدستورية، ومسؤولين حكوميين وقضائيين، وزعماء سياسيين، وطلاب حقوق، وغيرهم. وأُشيد بالمؤتمر باعتباره قد أتاح فرصة نادرة لشخصيات من خلفيات متنوعة ومشارب سياسية مختلفة للاجتماع وتبادل وجهات النظر. وأثارت الندوة نقاشا عاما واهتماما كبيرا باتخاذ مبادرات أخرى في هذا الشأن. ونُظمت أحداث أخرى إحتفالا بهذه الذكرى في يوم الدستور الموافق ٢٩ آذار/مارس. ففي جيريمي، مثلا، حضر رئيس الوزراء مؤتمرا نظمه مراقبون من مكتب البعثة المدنية الإقليمي والفرع المحلي للجنة العدل والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

٤٩ - وكان للبعثة المدنية حضور إعلامي بارز نسبيا. فقد أصدرت ١٢ بلاغا وبيانا صحفيا، من بينها تقييم لحالة حقوق الإنسان في نهاية السنة الأولى من حكم الرئيس بريفال في شباط/فبراير. وأجرى صحفيون هايتيون ودوليون مقابلات منتظمة مع مديري البعثة بشأن حالة حقوق الإنسان وأنشطة البعثة. ووسعت البعثة المدنية نطاق برامجها الإذاعية عن قضايا التربية الوطنية، فصارت تُبث الآن بانتظام في عدد من المدن الإقليمية. وأعد المراقبون في مدينة جاكميل برنامجا تلفزيونيا أسبوعيا خاصا بهم يستضيف السلطات المحلية. وكان بوضع الانتخابات والسجون (بما في ذلك الاحتجاز قبل المحاكمة) في عداد المواضيع التي تناولتها البرامج. كما أعدت البعثة المدنية برنامجا إذاعيا، يستغرق ٢٠ دقيقة، عنوانه "عودة إلى القيم المدنية" كمتابعة لأعمال مؤتمرين عن التربية الوطنية نظمتهما وزارة الدولة لشؤون الشباب والرياضة وخدمة المواطنين بمساعدة البعثة في أواخر عام ١٩٩٦.

٥٠ - وتعاونت وحدة وسائط الإعلام التابعة للبعثة المدنية في هايتي تعاونا وثيقا مع المكتب الصحفي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي في إنتاج وتوزيع برامج بعنوان "المجال الأزرق" التلفزيونية وتضمنت هذه البرامج فقرات عن عمل البعثة المدنية الدولية مع نظام العدالة، ومشروع الشرطة المجتمعية الرائد في مدينة كاب هايستيان، ومقابلة مع الرئيس بريفال عن دور كل من البعثة المدنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وتعاونت البعثة المدنية أيضا مع وزارة العدل في إعداد برنامجها الأسبوعي المعنون "طريق العدالة" الذي يبثه التلفزيون الوطني أسبوعيا. وفي آذار/مارس، وزعت البعثة المدنية على محطات التلفزيون في مختلف أرجاء البلد شريط فيديو مدته ٣٠ دقيقة بعنوان "المنازعات المتعلقة بالأراضي: الأمل في إيجاد حل". وقد أعدت البعثة هذا الشريط بدعم مالي من اليونسكو، وهو يتناول استخدام الوساطة وأساليب حل المنازعات وتطبيقها على المنازعات المتعلقة بالأراضي. وفي نيسان/أبريل، افتتحت البعثة المدنية موقعا لها على شبكة "انترنت"، وهي خطوة هامة نحو إتاحة وثائق البعثة المدنية على نطاق العالم. وتعد البعثة الآن عدة إعلانات إذاعية وتلفزيونية، منها إعلان عن العدالة الشعبية.

٥١ - وقدمت إلى مكتبة هايتي الوطنية مجموعة من التقارير المنشورة وعدد من المنشورات والملصقات وأشرطة الفيديو المتعلقة بالتربية الوطنية والتي أنتجتها البعثة المدنية، فضلا عن تقارير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وقد قدمت نسخ عديدة من هذه المواد لتوزيعها على الفروع الإقليمية. وطبعت خمسة عشر ألف نسخة من الدستور باللغتين الفرنسية والكريولية، وأعيد طبع آلاف النسخ من ملصقات ومنشورات التربية الوطنية ووزعت خلال الأنشطة التي قامت بها البعثة لتعزيز حقوق الإنسان.

سادسا - الانتخابات

٥٢ - قدم المجلس الانتخابي المؤقت، في أواخر آذار/مارس، طلبا رسميا إلى منظمة الدول الأمريكية كي ترصد الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في ٦ نيسان/أبريل. ووافقت منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة على إعارة مراقبين من البعثة المدنية لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وطلب المجلس الانتخابي المؤقت أيضا إلى البعثة المدنية أن تدعم حملة التربية الوطنية التي شنتها في مطلع آذار/مارس. وفي هذا السياق، تعاقدت البعثة مع محطات الإذاعة الإقليمية في مختلف أنحاء البلد كي تبث إعلانين إذاعيين من إنتاج البعثة المدنية عن دور مجالس الحكم المحلي. وأدرج المراقبون موضوع مجالس الحكم المحلي في حلقاتهم الدراسية عن التربية الوطنية، وفي عدد من برامج الإذاعة والتلفزيون. ونظموا في عدد كبير من المقاطعات، حلقات دراسية بمشاركة موظفين انتخابيين.

٥٣ - وبعد الجولة الأولى من الانتخابات، شارك المدير التنفيذي للبعثة المدنية، بصفته رئيسا لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في العديد من الاجتماعات التي عقدت بين أعضاء المجتمع الدولي والمجلس الانتخابي المؤقت والأحزاب السياسية لالتماس حل للأزمة الانتخابية.

٥٤ - وقام مراقبو البعثة المدنية، طوال هذه الفترة، بتحري أو رصد احتجاجات وحوادث أخرى عديدة اتسم بعضها بالعنف، وتعلقت بصفة رئيسية بخلافات حول تكوين المكاتب الانتخابية، وتعلقت فيما بعد بخلافات حول نتائج الجولة الأولى للانتخابات.

سابعا - العلاقات مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي والمنظمات الدولية

٥٥ - أقامت البعثة المدنية مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي اتصالا بشأن المسائل موضع الاهتمام المتبادل. وعلى الصعيد الميداني، تعاون المراقبون مع موظفي الشرطة المدنية في تدريب أفراد الشرطة، لا سيما في مجال الحفاظ على النظام في المجتمعات المحلية والشؤون المتصلة بالاحتجاز لدى الشرطة ومعاملة المحتجزين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي تزويد البعثة المدنية بالدعم السوقي والإداري.

٥٦ - وتعاونت البعثة المدنية أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشروع لإصلاح السجون، وحلقة في نيسان/أبريل الدراسية عن دستور هايتي، والمقترحات التي قدمها الرئيس بريفال لشن حملة للتربية الوطنية على نطاق البلد تكون مخصصة للمسؤولين المحليين عن طريق عقد مجموعة من الحلقات الدراسية في أواسط عام ١٩٩٧. وأقامت البعثة اتصالات منتظمة مع الخبير الخاص المعني بحقوق الإنسان في هايتي وتعاونت مع ممثل مركز حقوق الإنسان الذي يقوم في الوقت الحاضر بمهمة في هايتي.

ثامنا - خاتمة

٥٧ - ينهض الأفراد الدوليون الـ ٦٤ العاملون في البعثة المدنية والتابعون للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بثلاث مهام متكاملة، هي كما يلي:

(أ) يرصد أفراد البعثة حالة حقوق الإنسان بنزاهة وتجرد، ليس في بور أو برانس وحدها، التي تحظى بتغطية إعلامية جيدة، وإنما في المناطق النائية أيضا، التي تنتقل منها المعلومات انتقالا بطيئا حتى تبلغ السلطات المركزية. وهم يكتسبون معرفة جيدة بالحالة وفهما حسنا لها بفضل إطلاعهم على اللغة والثقافة المحليتين وإقامتهم صلات وثيقة مع المسؤولين والسكان الهايتيين من مختلف المهن والأعمال. وهم يصدون عن ارتكاب التجاوزات ويعززون التقيد بالمعايير العليا عن طريق تشجيع احترام هذه المعايير وتدعيم الشفافية. كما أنهم يحددون المشاكل الشائعة من قبيل فرط استعمال القوة من جانب الشرطة، أو الاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة، أو عدم اتباع قواعد الإجراءات القانونية؛

(ب) يساعدون أعضاء البعثة في معالجة جوانب القصور التي يلاحظونها. ويساهمون مساهمة لا يستهان بها في بناء المؤسسات عن طريق تقديم مساعدتهم التقنية إلى الحكومة، مع إيلاء اعتبار خاص للقضاء. وهم يقدمون توصيات إلى صانعي القرارات، ويسدون لهم المشورة القانونية، ويساعدونهم في إجراء الإصلاحات اللازمة. وهم يقيمون اتصالات منتظمة مع وزارة العدل التي تستعين بخبراتهم مع مراعاة السياق المحلي تمام المراعاة. ونظرا لضرورة إصلاح نظام العدالة إصلاحا كاملا فقد أسهم أعضاء البعثة المدنية في تحديد استراتيجية لإصلاح القضاء. وستكتسي مساعدتهم التقنية مزيدا من الأهمية حين يبدأ تنفيذ توصيات لجنة الإصلاحات القضائية والقانونية في وقت لاحق من عام ١٩٩٧؛

(ج) يسعون إلى تعزيز القيم الديمقراطية من خلال توفير التدريب في مجالات حقوق الإنسان والتربية الوطنية وحل المنازعات. وهم يعقدون دورات وحلقات دراسية ومؤتمرات تتسم بفعالية كبيرة لأنها تستجيب لتطلع عميق لدى الهايتيين إلى إقامة مجتمع أكثر عدالة. ويتسم هذا الجانب من عملهم بأهمية حاسمة من أجل إرساء ثقافة ديمقراطية. وهم يعملون مع الحكومة ورابطات المجتمع المدني على تشجيع الحوار والتسامح والاحترام المتبادل على نحو يسبغ على مفهوم الديمقراطية معنى ملموسا.

٥٨ - وتساهم أنشطة البعثة المدنية في مجالات ولايتها الثلاثة في إرساء سيادة القانون في هايتي، وهو شاغل أساسي من شواغل الحكومة منذ عودة النظام الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٥٩ - وفي الوقت الذي تلقي فيه هشاشة السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم بضغوط وأعباء إضافية على الأسس التي أرسيت مؤخرا للمؤسسات الرئيسية التي تدعم سيادة القانون، فإن استمرار حضور البعثة المدنية لا يزال ضروريا لتوطيد الديمقراطية. وكما ذكر وزير خارجية هايتي في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، ينبغي أن تواصل البعثة المدنية تقديم الدعم إلى الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح النظام القضائي.

٦٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، طلب الرئيس بريفال تمديد وجود البعثة المدنية عاما واحدا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. فاستجابت منظمة الدول الأمريكية لذلك، بينما عمدت الأمم المتحدة، لأسباب مالية، إلى تمديد ولاية عنصرها في البعثة المدنية حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي أعقاب المشاورات التي أجريتها مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، أوصي الجمعية العامة بأن تأذن بتمديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة لفترة ٥ أشهر عند انتهاء ولايتها الحالية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، من أجل توفير دعم فعال للجهود المرتقب بذلها لإصلاح النظام القضائي والإسهام في بناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية. وسيتم تحقيق ذلك عن طريق ما تقدمه البعثة من مساعدة تقنية وما تقوم به من أنشطة في مجال الرصد والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتربية الوطنية. وينبغي تدعيم قدرات البعثة في مجال تطوير المؤسسات وتعزيز حقوق الإنسان والتربية الوطنية.

٦١ - وفي ختام التقرير، أود أن أثني على السيد كولين غراندرسن، المدير التنفيذي للبعثة، وعلى موظفيها للطريقة المثلى التي يؤدون بها مهامهم. فالصورة الإيجابية التي يحافظون عليها في بيئة صعبة، والعلاقات الجيدة التي يتمتعون بها في جميع قطاعات المجتمع، والتعاون الوثيق الذي يقيمونه مع السلطات إنما هي شواهد على ما يتحلون به من التزام وتفان وكفاءة مهنية.

- - - - -